الأنباء
الاحد 25 مارس 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

صديقة للبيئة وتستوعب ضعف عدد ركاب الحافلات العادية

«سيتي باص» تطلق أسطولها الجديد من حافلات الطابقين

أطلقت شركة سيتي باص أسطولها الجديد من الحافلات ذات الطابقين كجزء من التزامها المستمر بتحسين وتطوير جودة النقل العام في الكويت.

وفي هذا الإطار، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في الشركة نبيل الجريسي إن «سيتي باص» ملتزمة بتوفير خدمات النقل العام الأفضل محليا وعلى مستوى عالمي متميز لعملائها بالتعاون مع الإدارة العامة للمرور والمساهمة بفاعلية للحد من الازدحام المروري، فضلا عن التنسيق ودعم جهود الهيئة العامة للبيئة، وذلك بالعمل على تقليل نسبة الانبعاثات وتلوث الهواء.

نبيل الجريسي

وأضاف الجريسي أن الحافلات ذات الطابقين الحديثة تتميز بأنها صديقة للبيئة وتستوعب ما يقارب ضعف عدد الركاب التي تستوعبها الحافلات العادية ذات المستوى الواحد، مما يساهم في تقليل العدد الفعلي للحافلات المنتشرة في طرق وشوارع الكويت مع ميزة استمرارية تلبية حاجة السوق المحلي المتزايدة للنقل الجماعي.

وأكد الجريسي حرصه على دعم جهود الهيئات المعنية وتشجيعها في حل مشاكل ازدحام الطرق والمرور وتوفير بيئة أكثر أمانا واخضرارا.

الحافلات ذات الطابقين

«جي إف إتش» تتخارج من «مدرسة فيلادلفيا»

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية في بيان صحافي أمس عن أن شركتها التابعة، جي إف إتش كابيتال المحدودة، المملوكة بالكامل للمجموعة، قد وافقت على بيع حصتها البالغة 70٪ في مدرسة فيلادلفيا الخاصة الواقع في دبي والتي كانت قد استحوذت عليها في أكتوبر 2014، إلى رجل الأعمال نشأت سهاونة، المساهم الحالي بالمدرسة الذي يملك حصة بنسبة 30٪.

وتعليقا على التخارج، قال هشام الريس، الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش المالية:«نحن سعداء بالإعلان عن تخارج آخر للمجموعة ولمستثمرينا من محفظتنا الاستثمارية في قطاع التعليم بالمنطقة والتي حققت أداء جيدا، نتيجة ارتفاع معدلات الطلب على التعليم ذي المستوى الدولي، في منطقة مجلس التعاون الخليجي. عندما قررنا الاستحواذ على المدرسة، نحن نؤمن بإمكانات قطاع التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة، بالرغم من التحديات الاقتصادية الأخيرة، كونه أحد الاحتياجات الأساسية، وقدرته على تحقيق عوائد قوية ومطردة. نحن سعداء بما حققناه من قيمة للمدرسة ولمستثمرينا خلال فترة الاستثمار، وسوف نواصل العمل على تعزيز الأداء في أصولنا الأخرى بقطاع التعليم، والتركيز على إيجاد فرص مجزية مماثلة في القطاعات المأمونة المخاطر بما يحقق أفضل المصالح لمستثمرينا ومساهمينا مستقبلا بمشيئة الله».

هشام الريس خلال اتمام عملية التخارج

«بوبيان تكافل» تسدد مطالبة تأمينية بـ 3,5 ملايين دينار

أعلنت شركة بوبيان للتأمين التكافلي في بيان صحافي أمس عن تسديدها لمطالبة تأمينية مستحقة لإحدى الجهات المؤمنة بقيمة 3,5 ملايين دينار.

وأكد الرئيس التنفيذي للشركة خليل الشامي، أن تسديد المبلغ تم في زمن قياسي، ما يعكس حرص الشركة التام على إنجاز وتسوية المطالبات المستحقة عليها للعملاء والمشتركين المشمولين ضمن تغطية برامج «بوبيان تكافل» التأمينية في أسرع وقت ممكن.

وشددت الشركة على أن تسديد الشركة لمطالبة بهذا الحجم خلال وقت قياسي، إنما يترجم ويجسد قوة «بوبيان تكافل» المالية في السوق المحلي، كما يؤكد جودة ومتانة المركز والملاءة المالية للشركة.

ولفتت إلى أن احتلال الشركة المركز الأول بين شركات التأمين التكافلي في الكويت لم يأت من فراغ، وإنما هو ثمرة خطط استراتيجية مميزة، وجهود كبيرة تبذلها الإدارة التنفيذية في الشركة، فضلا عن أن فريق وموظفي الشركة يعدون من الأفضل على مستوى الكويت نظرا لخبرتهم الكبيرة ودرايتهم الشاملة باحتياجات العملاء، وكيفية التعاطي مع المطالبات التأمينية وتسويتها وإنجازها خلال فترة زمنية وجيزة جدا.

وكانت وكالة «موديز» العالمية للتصنيف الائتماني، قد منحت تصنيف القوة المالية للتأمين لشركة بوبيان للتأمين التكافلي درجة «Baa2» مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وأوضحت الوكالة أن التصنيف يعكس السمعة الراسخة، والموقع الجيد الذي تتمتع به الشركة في السوق المحلي، كونها تعد أكبر شركة تأمين تكافلي في الكويت، وخامس أكبر شركة في سوق التأمين في البلاد بشكل عام.

حققت 2,18 مليون دينار خلال العام الماضي

الخرافي: «الساحل» تتبع سياسة استثمارية تحفظية وأرباحها تنمو 5,5٪

قال رئيس مجلس الإدارة بشركة الساحل للتنمية والاستثمار أنور جاسم محمد الخرافي إن الشركة سجلت نموا في أرباحها السنوية للعام بنسبة 5,5٪.

وأوضح في بيان صحافي أن الأرباح المحققة تصل إلى 2,18 مليون دينار بواقع 4 فلوس للسهم مقارنة بمليوني دينار للعام 2016.

وتابع الخرافي أن إجمالي موجودات الشركة ارتفع لتصل إلى 59,5 مليون دينار بزيادة 9,6٪ عن 2016 الذي بلغت فيه الموجودات 54,2 مليون دينار.

وعلى صعيد حقوق المساهمين، قال الخرافي في سياق تصريحاته أنها بلغت 57,6 مليون دينار، وذلك بنمو يقارب 10٪، فيما أشار إلى أن الشركة تعكف حاليا على بحث حزمة من الفرص المواتية لها في بعض القطاعات التي تتفق في مميزاتها مع نموذج الأعمال المتبع.

حقوق مساهمي الشركة ارتفعت الى 57,6 مليون دينار بزيادة 10٪

أنور الخرافي

وأكد أن توسعات الشركة تسير في نطاق الخطة الاستراتيجية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة التي تهتم في الأساس بالتحفظ في التوسع واقتناص الفرص، مشيرا الى أن الشركة بصدد إعادة هيكلة البنية التكنولوجية الخاصة بها لمواكبة متطلبات العملاء على المستويين المحلي والإقليمي.

وأضاف الخرافي أن الشركة ليست عليها أعباء أو التزامات مالية، إذ استطاعت أن تتجاوز الفترة السابقة التي كانت تعاني خلالها تداعيات الأزمة المالية لتعيد هيكلة أوضاعها بما يواكب المستجدات.

وأشار الى أن شركة الساحل استطاعت أن تحقق نتائج إيجابية، فإلى جانب التحسن الملحوظ في نمو الإيرادات من الاستثمارات تمكنت الشركة من التوسع في نطاق المتاح من الفرص المواتية، لافتا إلى أن الوضع العام لأسواق المال ما زال متأثرا بتداعيات الأزمة.

وأفاد الخرافي بأن الساحل تعد من الشركات التي استطاعت أن توفق أوضاعها بشكل متوازن وستكون لها انطلاقة لإعادة استثماراتها وأنشطتها بما يواكب تطلعات المساهمين، متمنيا تحسن الظروف الاقتصادية وتحديدا أسعار النفط، إلى جانب تعافي أسواق المال لتكون خارطة الاستثمار أكثر وضوحا.

يذكر أن الشركة أطلقت منصة للتداول الإلكتروني عبر الإنترنت، حيث توفر الأسعار الفورية والأخبار والإعلانات التي تبقي العملاء والمهتمين على تواصل مع حركة الأسواق المالية.

وتوفر منصة ساحل وساطة للعملاء إمكانية التداول في الأسواق العالمية عبر الإنترنت إلى جانب تسهيلات إدارة الأوامر المتعددة والاطلاع على تقييمات المحفظة والمزايا الكثيرة للقيمة المضافة والوظائف.

«الشال»: الرشوة والشهادات المضروبة عطلتا نهوض القطاع الخاص

تطرق تقرير الشال الاقتصادي إلى ما قدمته وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح مؤخرا عرض طيب حول ردم الخلل الهيكلي الإنتاجي، بمعنى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 38٪ في عام 2016، إلى 58٪ بحلول عام 2021. ورأى التقرير أن ما ذكرته الوزيرة طموح جدا لكن يصعب تحقيقه، حيث ان آليات تحقيق ذلك الهدف تعتمد بشكل رئيسي على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتوسع في برامج الخصخصة. وطرحت الوزيرة توجهات لعلاج الخلل الهيكلي في ميزان العمالة بالتزامن مع الخلل الإنتاجي، جزئيا بخلق وظائف مواطنة في القطاع الخاص وتشجيع ذلك القطاع بمنحه معاملة تفضيلية في إجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية والتوصيات باتخاذ ما يلزم من إجراءات وخطوات لتنويع مصادر الدخل وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات، التي من شأنها أن تسهم في ارتفاع المؤشرات المالية والاقتصادية بالدولة، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ أي من هذه الوعود تقريبا، وبقيت كما يقال حبرا على ورق.

الإدارة الحكومية التي أفشلت الخطط كما هي.. فلماذا نتوقع النجاح الآن؟

رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي لـ 58٪ بحلول 2021.. يصعب تحقيقه

وتساءل التقرير: ما مصداقية التصريحات الحكومية المختلفة التي صاحبت كل المؤتمرات والخطط التنموية السابقة؟ وأين هي أهدافها التي انعقدت على أساسها؟ وما الفائدة الحقيقية التي عادت على الاقتصاد الوطني جراء انعقاد مثل هذه المؤتمرات؟

وأوضح التقرير ان انتقاده لهذا الملتقى لم يأت من فراغ، إنما هو نتاج الإحباطات المتكررة الناجمة عن فشل الحكومات المتعاقبة وعدم قدرتها على تحقيق الرؤية السامية لصاحب السمو الأمير بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وإقليمي.

على صعيد منفصل، قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي أواخر الأسبوع المنقضي رفع سعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية ليصبح 3٪ بدلا من 2,75٪، وهو القرار الذي جاء بعد إعلان مجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي عن رفع سعر الفائدة البنكية بمقدار ربع نقطة مئوية.

ورغم من الانتقادات المتكررة التي قابلها البنك المركزي بعد قراراته السابقة برفع أسعار الفائدة، إلا أنه قرر رفعها للمرة الثالثة على التوالي خلال أقل من عام ونصف، سائرا على خطى البنك الفيدرالي الأميركي، دون أن يلتفت للفروقات الشاسعة بين اقتصاد البلدين. فالاقتصاد الكويتي شبه أحادي هش وضعيف يعاني من تكاثر الاختلالات الهيكلية والركود، بينما الخدمات الحكومية كلما زاد من عمالته المواطنة. وتطرقت للمواءمة ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، بمعنى الحد من تخريج التخصصات التي عفا عليها الزمن وفوائضها كبيرة، والبدء بتدريس تخصصات حديثة تتطلبها التطورات في نسف الإنتاج الخدمي والسلعي. واستعرضت رؤى لمراعاة العدالة ما بين الأجر والتخصص في كافة وحدات القطاع العام، وجهود لردم الفجوات ما بين رواتب الوافدين والمواطنين في القطاع الخاص، وضمنها تطرقت إلى الأثر غير المباشر لردم فجوة ميزان العمالة على تعديل التركيبة السكانية.

بإيجاز، تطرقت الوزيرة للاختلالات الاقتصادية الهيكلية الأخرى، الخلل الإنتاجي وخلل ميزان العمالة والخلل في تركيبة السكان، وذكرت أن الآليات جاهزة في شكل مشروعات وبرامج وسياسات، وكل ما تقدم صحيح وفي حدود المنطق. وقد لا يتحقق هدف زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنحو 20٪ بحلول عام 2021 ما لم يكن ذلك ناتج عن هبوط مساهمة القطاع العام بسبب ظروف سيئة في سوق النفط، ولكن، سيكون في حكم المقبول نصف تلك الزيادة إذا كانت ناتجة عن نمو اقتصادي عام ومرتفع، وعن تفوق النمو الموجب لمساهمة القطاع الخاص على النمو الموجب لمساهمة القطاع العام.

وشكك التقرير في نجاح تلك الرؤى بسبب أمرين، الأول، وبعد استثناء وزراء الاختصاص والوزيرة أحدهم، هو أن صلب الإدارة الحكومية التي أوصلت البلد إلى هذا الواقع الصعب والتي تملك سلطة القرار، لازالت نفس الإدارة التي أفشلت أهدافا مشابهة في كل خطط التنمية السابقة، وقد تم الأسبوع قبل الفائت كسر السقف الأعلى للنفقات العامة بعد أسبوع واحد فقط من الإعلان عنه.

والأمر الثاني، هو أن كل أدبيات التنمية والنهوض، بدأت أولا في حراثة الأرض وتسميدها قبل زرعها، بينما معظم ما تم تقديمه في مشروع الاستدامة الاقتصادية والمالية، لم يشمل التعرض للبيئة المهترئة، فلم يتطرق للفساد والشفافية والتنافسية، أي قفز إلى المزروعات ونوع الثمار المحتملة. ولا يمكن للقطاع الخاص أن ينمو ويزدهر إذا كان مضطرا للرشوة لتسيير أعماله، أو إذا كان قراره يمر من خلال مسؤول بشهادة مضروبة أو معين بالبراشوت، ولا يمكن له النجاح إذا كان يمضي معظم وقته في ملاحقة شؤونه في قطاع عام غير منتج، فالزرع لا ينمو ولا يثمر إذا كانت الأرض مريضة.

«بيان»: تبعات سلبية لرفع الفائدة وسط إحباط اقتصادي

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إن البورصة الكويتية شهدت أداء سلبيا على الرغم من انطلاق فعاليات «ملتقى الكويت للاستثمار 2018» خلال الأسبوع الماضي.

ورأى التقرير ان هذه الفعاليات لا تعدو كونها «فرقعة إعلامية» تتجه إليها الحكومة من وقت لآخر لتجميل صورتها فقط، والدليل على ذلك أن «ملتقى الكويت للاستثمار 2018» هو الثاني من نوعه، إذ انعقد الملتقى الأول قبل سنتين تقريبا، وخرج بالعديد من الوعود والتوجيهات الحكومية التي رمت إلى إجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية والتوصيات باتخاذ ما يلزم من إجراءات وخطوات لتنويع مصادر الدخل وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات، التي من شأنها أن تسهم في ارتفاع المؤشرات المالية والاقتصادية بالدولة، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ أي من هذه الوعود تقريبا، وبقيت كما يقال حبرا على ورق.

وتساءل التقرير: ما مصداقية التصريحات الحكومية المختلفة التي صاحبت كل المؤتمرات والخطط التنموية السابقة؟ وأين هي أهدافها التي انعقدت على أساسها؟ وما الفائدة الحقيقية التي عادت على الاقتصاد الوطني جراء انعقاد مثل هذه المؤتمرات؟

وأوضح التقرير ان انتقاده لهذا الملتقى لم يأت من فراغ، إنما هو نتاج الإحباطات المتكررة الناجمة عن فشل الحكومات المتعاقبة وعدم قدرتها على تحقيق الرؤية السامية لصاحب السمو الأمير بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وإقليمي.

على صعيد منفصل، قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي أواخر الأسبوع المنقضي رفع سعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية ليصبح 3٪ بدلا من 2,75٪، وهو القرار الذي جاء بعد إعلان مجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي عن رفع سعر الفائدة البنكية بمقدار ربع نقطة مئوية.

ورغم من الانتقادات المتكررة التي قابلها البنك المركزي بعد قراراته السابقة برفع أسعار الفائدة، إلا أنه قرر رفعها للمرة الثالثة على التوالي خلال أقل من عام ونصف، سائرا على خطى البنك الفيدرالي الأميركي، دون أن يلتفت للفروقات الشاسعة بين اقتصاد البلدين. فالاقتصاد الكويتي شبه أحادي هش وضعيف يعاني من تكاثر الاختلالات الهيكلية والركود، بينما يتربع الاقتصاد الأميركي على عرش اقتصادات العالم المختلفة من حيث القوة والتنافسية، ويتمتع بمؤشرات عالية وقوية يأتي من ضمنها مكاسب سوق العمل وانخفاض معدلات البطالة ونمو في الوظائف والأجور وارتفاع ثقة المستهلك، ناهيك عن توفر الفرص الاستثمارية.

وناشد تقرير «بيان» محافظ البنك المركزي ضرورة مراجعة القرار وإلغائه كليا نظرا لما قد ينتج عنه من تبعات سلبية خطيرة في ظل استمرار عجز ميزانية الدولة وحالة الإحباط العام التي يعيشها الوسط الاقتصادي.

إعلان

تعلن شركة النقل العام الكويتية عن رغبتها في طرح المناقصة العامة رقم (2018/4) الخاصة بصيانة وإصلاح وتطوير محطة الفحيحيل التابعة لشركة النقل العام الكويتية طبقاً للشروط والمواصفات العامة والخاصة الواردة بكراسة شروط المناقصة.

ويمكن الحصول على كراسة شروط المناقصة من صندوق الشركة الكائن بمبنى الإدارة الرئيسي (بالمرقاب) شارع عبد العزيز حمد الصقر -الدور الأرضي.

الطرح	الإقفال	سعر كراسة الشروط	الكفالة البنكية
2018/3/25	2018/4/9	75 د.ك	5 % صالحة لمدة 90 يوم

سيعقد الإجتماع التمهيدي يوم الأحد الموافق (2018/4/1) بتمام الساعة (11:00) الحادية عشر صباحاً بمبنى الإدارة الرئيسي بالمرقاب بإدارة الشئون الإدارية.

آخر موعد لتسليم العطاءات يوم (الإثنين) الموافق (2018/4/9) بالصندوق رقم (2) الكائن بالدور الرابع بالمقر الرئيسي للشركة بتمام الساعة (12:00) الثانية عشر ظهراً.

لمزيد من الإستفسار عن الجانب الفني يرجى الاتصال على أرقام الهواتف التالية:

- إدارة الشئون الإدارية
مباشر 22328617 965 +
فاكس 22328870 965 +

لمزيد من الإستفسار عن الجانب القانوني يرجى الاتصال على أرقام الهواتف التالية:

- إدارة المناقصات والعقود
مباشر 22328454 965 +
فاكس 22328870 965 +

E-mail: Tenders&auctions@kptc.com.kw

شركة النقل العام الكويتية
KPTC
Kuwait Public Transport Company